

مرسوم رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٥
بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١
بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ملك مملكة البحرين.

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية

الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني،

وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُضاف بند جديد برقم (٥) إلى الفقرة (د) من (خامساً) من المادة الأولى من المرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١

بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني، نصه الآتي:

"٥- عدد من مدراء الموارد البشرية والمالية يتم تحديدهم وفقاً لأداة تعيينهم ونقلهم لتولي مهام الخدمات المالية

المشاركة في الجهات الحكومية."

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة

الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٩ رمضان ١٤٤٦ هـ

الموافق: ٩ مارس ٢٠٢٥ م